الأمم المتحدة

A/67/191

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2012
Arabic
Original: French

الدورة السابعة والستون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة السابعة والستين

منح غرفة التجارة الدولية مركز المراقب في الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

عملاً بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أتشرف بطلب إدراج بند تكميلي بعنوان ”منح غرفة التجارة الدولية مركز المراقب في الجمعية العامة“ في جدول أعمال الدورة السابعة والستين.

ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفق بهذه الرسالة مذكرة تفسيرية (انظر المرفق الأول) دعما للطلب المذكور أعلاه، إضافة إلى مشروع قرار (انظر المرفق الثاني).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) جيرار **أرو**

240812 240812 12-46466 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة تفسيرية

خلفية تاريخية

تأسست غرفة التجارة الدولية عام ١٩١٩ في أعقاب الحرب العالمية الأولى على يد مجموعة من أرباب الصناعة والمال والتجارة، أطلقوا على أنفسهم اسم ''تجار السلام''. وقام، أول رئيس للغرفة، إيتين كليمنتيل وهو وزير تجارة فرنسي سابق، بإنشاء الأمانة الدولية في باريس. ومنذ الوهلة الأولى، تحدثت الغرفة جهارا باسم المؤسسات التجارية، وذلك بتمثيلها لدى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية. وبالفعل، شاركت الغرفة خلال العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي في معظم المؤتمرات الاقتصادية التي عقدتها عصبة الأمم، التي اعتُمدت لديها الغرفة منذ عام ١٩٢٠. وفي بداية عام ١٩٢٢، بدأت أمانة قسم الشؤون الاقتصادية للعصبة في التشاور مع الغرفة بصفتها ممثلة للنشاط التجاري.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أدركت غرفة التجارة الدولية مرة أخرى أهمية وضرورة إنشاء هيئة حكومية دولية، وقدمت الدعم الكامل لتطوير الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٤٦، وبعد مرور سنة على إنشاء الأمم المتحدة، مُنحت الغرفة المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وساد الاقتناع بأن التجارة قوة جبارة لخدمة السلام منذ بداية نشأة غرفة التجارة الدولية، التي تتمثل مهمتها الأساسية في تشجيع إقامة نظام دولي مفتوح للتجارة والاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي سواء في البلدان النامية أو المتقدمة النمو، وذلك خاصة لغرض تحسين إدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي.

واليوم، أصبحت غرفة التجارة الدولية منظمة تجارية عالمية، وهيئة تمثيلية تتحدث بثقة باسم مؤسسات الأعمال التجارية من جميع القطاعات وفي كل منطقة من مناطق العالم. وهي تضم عشرات الآلاف من الشركات والجمعيات الأعضاء من أكثر من ١٢٠ بلدا.

وتضطلع غرفة التجارة الدولية بثلاثة أنشطة رئيسية وهي: وضع القواعد، والدفاع عن السياسات، والتحكيم. وبما أن أعضاء الغرفة من الشركات والجمعيات أنفسهم يتعاطون الأعمال التجارية الدولية، تنفرد الغرفة بسلطة لا نظير لها في وضع القواعد التي تحكم سير الأعمال التجارية عبر الحدود. ورغم أن هذه القواعد قواعد طوعية، فإنها تُحترم في آلاف المعاملات التجارية كل يوم، وأصبحت جزءا من نسيج المبادلات والتجارة العالمية. وتقدم

الغرفة أيضا خدمات أساسية لمؤسسات الأعمال التجارية، ومن أبرزها محكمة التحكيم الدولية التابعة للغرفة، وهي مؤسسة التحكيم الرائدة على الصعيد العالمي في مجال المنازعات التجارية. ومن خدماتها الأخرى في اتحاد الغرف العالمي، وهو الشبكة العالمية لغرف التجارة التابعة لغرفة التجارة الدولية، والتي تشجع التفاعل وتبادل الممارسات الفضلى بين الغرف على الصعيد العالمي. ومن خلال هذه الشبكة، تتمكن آلاف الشركات في المناطق النامية من الوصول إلى هذا المنتدى العالمي.

ويحدد القادة والخبراء في مجال الأعمال المنتمون إلى غرفة التجارة الدولية موقف المؤسسات التجارية بخصوص المسائل الهامة المتعلقة بسياسة التجارة والاستثمار، وكذلك بخصوص المسائل العالمية الحيوية. ويتسم عدد من هذه المسائل بأهمية أساسية في خطة الأمم المتحدة للتنمية، وهي تشمل سياسة التجارة والاستثمار، وتمويل التجارة، والتنظيم المالي، ومكافحة الفساد، والملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة، والنمو المراعي للبيئة، والوصول إلى الطاقة، والقانون التجاري، وأخلاقيات التسويق. وتُعرض هذه المواقف المتعلقة بالسياسات في المحافل العالمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومجموعة الثمانية، ومؤخرا مجموعة العشرين.

وفي حين شاركت غرفة التجارة الدولية بنشاط في عمل مع الأمم المتحدة منذ تأسيسها، تزايد التزام الغرفة في السنوات العشر الأخيرة بصفتها شريكا فاعلا في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها تكميلا لعمل الحكومات.

العضوية والهيكل

تشبه غرفة التجارة الدولية في هيكلها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. ويقابل المجلس العالمي للغرفة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويوفر المقر في باريس أمانة دولية دائمة، تقدم الدعم والخبرة الاستشارية في مجال وضع وتنفيذ السياسات إلى اللجان الوطنية التابعة للغرفة في أكثر من ٩٠ بلدا.

اللجان الوطنية

تمثل غرفة التجارة العالمية القطاع الخاص في ١٢٠ بلدا. وقد أنشأ الأعضاء في ٩٠ دولة (٤٣ منها بلدان نامية و ٩ حديثة العهد بالتصنيع) لجانا وطنية رسمية تابعة للغرفة، تقوم بدور جهة الاتصال الدائم بين المقر الدولي وأعضاء الغرفة كلا في مجال اختصاصه. وتشجع اللجان الوطنية السلطات الحكومية والوكالات الإدارية والمؤسسات الأخرى على اعتماد وتنفيذ سياسات الغرفة، وتسعى إلى النهوض بتطبيق القواعد والقوانين والعادات

والممارسات التجارية الموحدة التي تضعها الغرفة. وعلاوة على تقديم خدمات ومعلومات تستجيب إلى احتياجات أعضاء الغرفة وقطاع الأعمال التجارية في بلدانها، تعمل اللجان الوطنية على تعبئة رؤى قطاع التجارة وصياغتها والدفاع عنها، وعلى إطلاع مقر الغرفة على المسائل والآراء الهامة التي تؤثر في أوساط الأعمال التجارية لمحلية. وفي حوالي ٤٠ بلدا لا توجد بها لجان وطنية، انضمت الشركات والمنظمات من قبيل غرف التجارة والرابطات المهنية إلى غرفة التجارة الدولية كأعضاء مباشرين. وتحرص اللجان الوطنية على أن تضع الغرفة في اعتبارها شواغل القطاع التجاري الوطني عند تقديم توصيات بشأن السياسات إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية.

الأمانة الدولية

تمثل الأمانة الدولية لغرفة التجارة الدولية، التي يوجد مقرها في باريس، الذراع التنفيذي للغرفة. فهي تضع برنامج عمل الغرفة وتنفذه، وتقدم إلى المنظمات الحكومية والحكومية الدولية آراء قطاع الأعمال بشأن المسائل التي تؤثر مباشرة في القطاع الخاص على الصعيد العالمي. ويرأس الأمانة الدولية الأمين العام الذي ينتخبه المجلس الدولي.

المجلس العالمي

كما هو الشأن بالنسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة، يشكل المجلس العالمي الهيئة الإدارية العليا لغرفة التجارة الدولية، وهو يتألف من ممثلي جميع اللجان الوطنية. ويسهر المجلس العالمي، الذي يعقد كل سنة الاجتماع السنوي العام للغرفة، على تنفيذ أحكام دستور الغرفة وميثاقها، ويمارس كل الصلاحيات المخولة له. وتُتخذ قرارات المجلس العالمي بأغلبية الأصوات التي تدلي بها الوفود والوكلاء. وينتخب المجلس العالمي الموظفين السامين في الغرفة، بمن فيهم الرئيس ونائبه، اللذان يعمل كل منهما مدة سنتين. ويوفر الرئيس ونائبه والرئيس الشرفي (وهو آخر رئيس انتهت ولايته) للمؤسسة قيادة رفيعة المستوى في مجال الأعمال التجارية.

المجلس التنفيذي

تتلقى غرفة التجارة الدولية التوجيه الاستراتيجي من مجلسها التنفيذي، الذي يتألف من ٢٧ قائدا من كبار قادة قطاع الأعمال. وينتخب المجلس العالمي أعضاء المجلس التنفيذي. ويجتمع المجلس التنفيذي أربع مرات في السنة، ويشرف على وضع الأولويات الاستراتيجية للغرفة وعلى تنفيذ سياساتها. وفي الاجتماع الذي عقدته الغرفة في حزيران/يونيه ٢٠١٢،

تمكنت من تأمين حضور ممثلين من الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند.

العلاقات مع إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وبرامجها وصناديقها ووكالاتها

في عام ١٩٤٦، مُنحت غرفة التجارة الدولية المركز الاستشاري العام في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى امتداد تاريخها الطويل، دعمت الغرفة بثبات رسالة الأمم المتحدة وأهدافها. واليوم، للغرفة مكتب اتصال دائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك من أجل ضمان التشاور بفعالية أكثر.

وكدليل على تعزيز عمل القطاع الخاص مع الأمم المتحدة، اعتمدت الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٠ ستة قرارات بعنوان ''نحو إقامة شراكات عالمية'' تعترف بمساهمات أصحاب المصلحة، وبخاصة القطاع الخاص (القرارات ٢٢٣/٦٤، و ٢١١/٦٢، و ٢١٥/٦٠، و ١٢٩/٥٨، و ٧٦/٥٦، و ٢١٥/٥٥). وبغية المساعدة على إثراء النقاش الدائر في الجمعية حول الشراكات، دأب الأمين العام على تقديم تقريره عن ''تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص''، مرة كل سنتين منذ عام ٢٠٠٠، وهو التقرير الذي يصف الجهود المبذولة حاليا وعلى نطاق المنظومة بغية النهوض بتعاون القطاع الخاص في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

ويرتبط قدر كبير من عمل الأمم المتحدة بالقطاع الخاص، بما في ذلك تعزيز السلام والأمن، ووضع القواعد والمعايير في مجالات مختلفة من قبيل قوانين التجارة، والنقل البحري، والطيران، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات البريدية، والإحصاءات؛ وكذلك معالجة قضايا الضعف، والفقر، والتدهور البيئي والصراعات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يتزايد اعتراف الدول الأعضاء بالقطاع الخاص كعنصر دينامي في الابتكار والنمو الاقتصادي. ويُعتبر ذلك كله مساعدا على توفير إطار مستقر وملائم للأعمال والتنمية. وعلى امتداد علاقتها الطويلة والمتينة، عملت غرفة التجارة الدولية من خلال لجانها الوطنية واللجان الأربع عشرة المعنية بالسياسات مع كافة إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها، ووكالاتها، وبرامجها، وصناديقها المذكورة أدناه.

دعم غرفة التجارة الدولية لأعمال الأمم المتحدة في مجالات التنمية المستدامة، والبيئة، والطاقة، وتغير المناخ

تقوم غرفة التجارة الدولية من خلال لجنتها المعنية بالبيئة والطاقة بدور مركز تنسيق الأعمال فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وذلك أثناء دورات

لجنة التنمية المستدامة. وتقوم الغرفة، بصفتها رئيس وفد قطاع التجارة والصناعة، بإعداد وتنسيق تدخلات المجموعات في الاجتماعات الحكومية الدولية، وتمثل الوفد في حوارات أصحاب المصلحة المتعددين التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. وأثناء التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، أقامت الغرفة شراكة مع المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، لأجل عقد اجتماع لشبكة الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، وهي المنسق الرسمي لقطاعي الأعمال والصناعة لدى الأمم المتحدة، والتي كان دورها كفالة إبلاغ صوت قطاع الأعمال التجارية في المؤتمر وأثناء العملية التحضيرية. وكان الهدف النهائي لشبكة الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة هو تعزيز مساهمة مؤتمر ريو+٢٠ عموما في إيجاد أسواق مستدامة وشاملة، وتشجيع العمل المشترك بين أصحاب المصلحة من مؤسسات تجارية، وحكومات، ومجتمع مدني، ومستهلكين في سبيل تحقيق نمو يراعي البيئة.

دعم غرفة التجارة الدولية لعمل الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

قامت غرفة التجارة الدولية من خلال لجنتها المعنية بالأعمال التجارية الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتنسيق مساهمات قطاع الأعمال في مؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي لمجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٣، الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت الغرفة مبادرة لاتخاذ إجراءات تجارية لدعم مجتمع المعلومات من أجل إذكاء توعية الجمهور، والحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع التقني بالكيفية التي تسهم بها الأعمال التجارية في زيادة تطوير مجتمع المعلومات. وتشارك الغرفة وأعضاء المبادرة بنشاط في الأحداث الخاصة بمنتدى إدارة الإنترنت، وفي المشاورات والتحضيرات المفتوحة. وهم يقدمون أيضا كل سنة مساهمات كتابية إلى لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فضلا عن مشاركتهم بفعالية في دورات هذه اللجنة بصفة مراقب. وقد شارك أعضاء الغرفة، وأمناؤها العامون، وموظفو أمانتها، وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك في التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية منذ إنشائه، وعملوا في لجنتي التوجيه والاستراتيجية، ووفروا إمكانية الوصول إلى الشبكة العالمية لخبراء الأعمال التابعة للغرفة.

دعم غرفة التجارة الدولية للاتفاق العالمي

رحبت غرفة التجارة الدولية في عام ١٩٩٩ بإطلاق الأمين العام مبادرة الاتفاق العالمي في دافوس في سويسرا، وتعهدت بالمساعدة على تنفيذها. واليوم، تقوم الغرفة بدور

الصوت الجماعي للقطاع العالمي للأعمال لدى الاتفاق العالمي. فبعد اعتماد الإطار الإداري للاتفاق العالمي في عام ٢٠٠٥، عُيِّن الأمين العام للغرفة في مجلس إدارة الاتفاق العالمي، وأصبح يشارك شخصيا وبانتظام في اجتماعات المجلس. وقد عززت الغرفة أيضا علاقة العمل التي تربطها بمكتب الاتفاق العالمي في المجالين الحيويين المتعلقين بمكافحة الفساد وحماية البيئة.

دعم الغرفة لعمل الأمم المتحدة في مجال تمويل التنمية

تضطلع غرفة التجارة الدولية بدور نشط في إشراك قطاع الأعمال التجارية في عملية تمويل التنمية، ويترأس ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة اللجنة التوجيهية المعنية بقطاع الأعمال التجارية، التي قادت وفدا يتألف من أكثر من ٢٠٠ قائد من كبار رجال الأعمال إلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ونظمت اللجنة التوجيهية أيضا حدثا هاما عشية انعقاد المؤتمر، هو المنتدى الدولي الثاني للأعمال التجارية، الذي كان موضوعه يتعلق بتعبئة موارد القطاع الخاص من أجل الاستقرار المالي والتنمية، والذي أكد مجددا في وثيقته الختامية التزامات القطاع الخاص.

دعم الغرفة لعمل الأمم المتحدة المتعلق بالبلدان الأقل نموا

شاركت غرفة التجارة الدولية بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في إسطنبول في تركيا من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، والذي نظمه مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعيّن وكيل الأمين العام، السيد شيخ سيدي ديارا، الممثل الدائم للغرفة لدى الأمم المتحدة، عضوا في اللجنة التوجيهية المعنية بالقطاع الخاص ورئيسا للجنة الفرعية المعنية بالمنتدى العالمي لشراكة الأعمال التجارية، ليتولى تنظيم ما يزيد عن ٣٠ حدثا جانبيا للقطاع الخاص طوال مدة انعقاد المؤتمر. وساهم ما يزيد عن ٥٠٠ من كبار رجال الأعمال في الارتقاء بدور استثمارات القطاع الخاص وحشد مشاركته لتحقيق أهداف التنمية. وأثناء انعقاد المؤتمر، ألقى الأمين العام للغرفة، السيد جان – غي كاريي، كلمة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستثمار والشراكات، أبرز فيها الفوائد التي يحتمل أن تحصل عليها أقل البلدان نموا من زيادة تحرير التجارة بين البلدان النامية، ومن دعم إمكانية الحصول على التمويل التجاري على وجه الخصوص. وشارك السيد كاريي أيضا في استضافة الدورة التاسعة للمجلس الاستشاري للاستثمار مع السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويوفر المجلس الاستشاري للاستثمار، الذي أنشأه الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية، منبرا للمسؤولين الحكوميين

ورجال الأعمال لمناقشة السبل العملية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها. وفي البيان الختامي الذي أدلى به القطاع الخاص، أوصى المجلس بالالتزام بالنمو وإتاحة الفرص؛ ودعم روح المبادرة والأعمال الحرة؛ وتهيئة بيئة تشغيلية ملائمة؛ وتشجيع الأسواق المحلية وتكوين رؤوس الأموال؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية وبناء شبكات الاتصال وتطوير القوة العاملة؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي؛ وزيادة المبادلات التجارية الدولية؛ وتعزيز الشراكات؛ ومشاركة المجتمع الدولي. وفي الأخير، شددت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً على أهمية القطاع الخاص في مساعدة أقل البلدان نموا على التخرج من تلك الفئة. وتواصل غرفة التجارة الدولية المشاركة في اجتماعات وأنشطة المتابعة.

دعم الغرفة لعمل الأمم المتحدة في مجال الملكية الفكرية

تربط أعضاء اللجنة المعنية بالملكية الفكرية التابعة لغرفة التجارة الدولية علاقة عمل وثيقة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ويحضرون جميع اجتماعاتها الهامة، ويساهمون فيها بتقارير كتابية أو تدخلات شفوية، أو عقد اجتماعات مع أعضاء الوفود الحكومية في جنيف في إطار مختلف عمليات المنظمة. وتنشط الغرفة كثيرا أيضا في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي وتعترف بها أمانة الاتفاقية، ووفود الحكومات، وقطاع الأعمال كمنسق فريد لوفد رجال الأعمال في مفاوضات الاتفاقية بشأن إمكانية الوصول إلى الموارد الجينية وتقاسم منافعها.

دعم الغرفة لعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

تقدم الغرفة دعما مستمرا لولاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، جون روغي. وقد تجسد هذا الدعم في شكل إسهامات عديدة من أجل نقل وجهات نظر المؤسسات التجارية العالمية حيال الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لتحديد معايير مسؤولية الشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتعريفها. ومن الأمثلة على هذا الإسهام الورقة التي أعدتها الغرفة بالتعاون مع المنظمة الدولية لأرباب العمل واللجنة الاستشارية لشؤون الأعمال التجارية والصناعة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن دور الأعمال في المناطق التي تعاني من ضعف الحوكمة. وعلى مدى السنوات الماضية، وُجهت الدعوة بانتظام إلى الممثل الخاص للأمين العام وأعضاء فريقه للتحدث إلى الهيئة العاملة للغرفة حول القضايا المتعلقة بمسؤولية الشركات. وتشارك الغرفة أيضا في المشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين التي تنظمها مفوضية حقوق الإنسان.

الجمعية العامة

حضرت غرفة التجارة الدولية بانتظام الأحداث الرفيعة المستوى المقررة بالاقتران مع افتتاح دورات الجمعية العامة. ففي عام ٢٠١٠، تحدث رئيس الغرفة أمام الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وشاركت الغرفة بنشاط في جميع منتديات القطاع الخاص.

خاتمة: أسباب التماس منح غرفة التجارة الدولية مركز المراقب

أصبح العالم مترابطا بصورة متزايدة خلال العقود الأخيرة. والحكومات الوطنية، بما في ذلك الحكومات الغنية والقوية، غير قادرة على أن تواجه بمفردها التحديات العالمية والإقليمية والوطنية الملحّة، مثل تغير المناخ، والتوسع الحضري السريع، والتحول الديمغرافي، والبيئة، والأمن الغذائي، والأزمات المالية، وتفاقم عدم المساواة، والوصول إلى مصادر الطاقة. ويكمن حل هذه المشاكل في زيادة التعاون المتعدد الأطراف وفيما بين أصحاب المصلحة المتعددين في المنتديات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة، وذلك من أجل تكميل عمل الحكومات، وتحديد أوجه التآزر، وإيجاد حلول استراتيجية ومتكاملة. ومما يشجع غرفة التجارة الدولية الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في توفير منبر للمشاركة البناءة لقطاع الأعمال في هذه الجهود، وفي تيسير الحوار العالمي بين أصحاب المصلحة بغية تعبئة الموارد، وتعميق التفاهم، وتفعيل تدابير الدعم اللازمة لمواجهة هذه التعقيدات، وخاصة في البلدان النامية. وبحكم تاريخ الغرفة الطويل من المشاركة المعترف بها في وضع السياسات الدولية وتأثيرها على الصعيد العالمي، تحتل الغرفة موقعا فريدا لتمثيل قطاع الأعمال التجارية العالمي لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا يسع المتمعن في العضوية العالمية بالغرفة سوى أن يُقر بأن لوجهات نظرها أمام الأمم المتحدة حجية وشرعية خاصتين. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن التعهدات الحاسمة تقع على عاتق الحكومات، يقتضي التصدي للتحديات المذكورة أعلاه جهودا متضافرة تبذلها جميع الجهات الفاعلة في المجتمع بالعمل في شراكة من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الأهداف والمنافع المشتركة. وقد شجعت التغيرات السياسية والاقتصادية الأخيرة على البحث عن ترتيبات تعاونية وأدت إلى تكثيفه. وعالم الأعمال جهة فاعلة هامة في مثل هذه الترتيبات الجديدة ويتوق إلى أن يقيم شراكات مع الحكومات والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعبئة الموارد والمنافع.

وفي الوقت ذاته، أصبحت العلاقة مع القطاع الخاص تكتسي أهمية أكبر بتزايد اعتراف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة بدور قطاع الأعمال في إيجاد فرص العمل وتوليد الثروة من خلال المبادلات التجارية والاستثمار وتمويل التنمية.

ويستطيع القطاع الخاص أن يجلب إلى الصدارة موارد رئيسية، مثل المعارف، والخبرات، وإتاحة الإمكانيات والوصول، وهي موارد كثيرا ما تكون حاسمة في السير قدما بأهداف الأمم المتحدة. فوجود قطاع خاص قوي يولّد النمو الاقتصادي ويخلق الثروة عامل أساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبغية استقطاب وتشجيع منافع زيادة استثمارات القطاع الخاص، فإن الحكومات مدعوة إلى العمل مع المؤسسات التجارية بشكل مباشر أكثر، وذلك من أجل تحديد الأسباب المعيقة للاستثمار ووسائل علاجها، وتعزيز قدرات الحكومات على تهيئة بيئات مؤاتية للأعمال، وتنمية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً برنامج عمل اسطنبول، الذي شدد فيه على أهمية الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص في إنقاذ الملايين من الفقر: إن وجود قطاع خاص دينامي وواسع وجيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يشكل أداة قيمة لزيادة الاستثمار والتجارة وفرص العمل والقدرة على الابتكار، ومن ثم توليد النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، إضافة إلى كونه محركا لعملية التصنيع والتحول الهيكلي. وبناءً عليه، فالقطاع الخاص عنصر أساسي للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف وللتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا.

وإن منح غرفة التجارة الدولية مركز المراقب الدائم في الجمعية العامة سيوطد العلاقة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وأوساط الأعمال في العالم، وسيزيد في تعزيز نماذج التعاون الشاملة القائمة.

وما طلب غرفة التجارة الدولية للحصول على مركز المراقب وتمثيل رؤى قطاع الأعمال التجارية أمام الجمعية العامة إلا جزء من رسالتها التاريخية في تعزيز السلام والازدهار من خلال التجارة العالمية. وقد أُسست الغرفة من أجل الاضطلاع بهذا الدور، وقامت بذلك على نحو يثير الإعجاب في أعقاب حربين عالميتين كارثيتين. والجمعية العامة مركز تنسيق هام يمكن أن تعبئ فيها الغرفة الخبرات التي اكتسبتها في مجال وضع السياسات من شركات ومؤسسات تجارية من كل الأحجام وفي جميع مناطق العالم. وبحصول الغرفة على مركز المراقب لدى الجمعية العامة، فإنها ستحقق زيادة كبيرة في قدرتها على تمثيل رؤى قطاع الأعمال التجارية أمام المجتمع الدولي، والمساعدة على تشكيل الخطاب العام حول كافة التحديات العالمية. والغرفة ملتزمة بزيادة توطيد علاقة الأمم المتحدة بالقطاع الخاص الدولي وتيسير الجهود التعاونية التي تبذلها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح غرفة التجارة الدولية مركز المراقب

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وغرفة التجارة الدولية،

١ - **تقرر** دعوة غرفة التجارة الدولية إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.